فعقب انشائها، كان على م.ت.ف. ان تحدّد الاهداف التي تتوخّاها في حركتها الخارجية، عموماً، وفي اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، خصوصاً، وذلك عوضاً عن الهدف الفلسطيني المعلن من قبل، الذي كان يقول بتصفية الكيان الصهيوني. ولم يكن القائلون بذلك الهدف قد حدّدوا اجابات قاطعة عن كثير من الاسئلة التي كانت تواجههم، مثل ما مصير الاجيال الاسرائيلية التي ولدت ونشأت على ارض فلسطين بعد قيام الدولة الصهيونية؟ بعبارة أخرى، كان هدف النضال الفلسطيني هدفاً عامّاً غير محدّد[١٣]، الأمر الذي أملى على المنظمة اعلان أهدافها السياسية الى العالم، باسلوب اكثر تحديداً، مع ضرورة الحيطة للاسئلة التي قد تطرحها الأطراف المعنيّة.

وعلى طريق تحديد الاهداف، رفعت م.ت.ف. شعار «الدولة الديمقراطية العلمانية»، كهدف بعيد المدى لحركتها السياسية. طبقاً لذلك، نادت المنظمة بالدولة الواحدة التي يعيش في كنفها، على أرض فلسطين التاريخية، كل من العرب الفلسطينيين (مسلمين ومسيحيين) واليهود، لكن دون وجود الاطار الصهيوني كمبدأ حاكم[١٤]. وأعلنت المنظمة رفضها للقرار الشهير الرقم ٢٤٢، كما رفضت التسوية السياسية المستندة اليه، باعتبار ان هذه التسوية ستحقّق على حساب الحقوق الفلسطينية، ورفضت القبول بمبدأ الاختيار بين العودة أو التعويض في ما يخص مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، من حيث ان ذلك سيرسّخ الوجود الاسرائيلي على أرض فلسطين. ولم يكن ذلك الهدف بالوضوح الكافي لدى الكثيرين، ممّا كلف الدبلوماسية الفلسطينية وقتاً وجهداً بالغين، لتوضيح المقصود به، واستقطاب التأييد من حوله.

وفي العام ١٩٧٠، حدّد رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الهدف الفلسطيني بأنه «... دولة ديمقراطية غير صهيونية وغير طائفية، سيعيش فيها، بسلام، العرب والمسيحيون واليهود، كما عاشوا آلاف السنين. واذا قبل الصهيونيون هذا المبدأ، فلن يصرّ الفلسطينيون على الاستحواذ على أغلبية عربية في كل شيء...»[١٥]. وعلى الرغم من توالي الحديث عن هذا الهدف، الاّ ان السياسة الفلسطينية لم تعلن تبنّيه بشكل واضح، الاّ في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني (شباط ـ فبراير ١٩٧١). فقد ورد ذكر هدف «الدولة الديمقراطية العلمانية» تحت عنوان رئيس في مقررات الدورة هو «البرنامج السياسي المرحلي»، وجاء فيه: «ان دولة المستقبل في فلسطين المتحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية، التي يتمتع الراغبون في العيش فيها بسلام، بنفس الحقوق والواجبات، ضمن اطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة»[١٦]. يلفت النظر في ذلك النص انه جاء تحت عنوان «برنامج سياسي مرحلي»؛ كما انه جاء كنص عام لم يحدد من هم الذين يتمتعون في هذه الدولة «الفلسطينية» بالسلام. لذلك، يمكن اعتبار حديث رئيس اللجنة التنفيذية، في الجمعية العامة للامم المتحدة، في العام ١٩٧٤، بمثابة نوع من التفسير للنص السابق، وذلك حين قال ان الدولة المرتقبة سوف تشمل «كل اليهود الذين يعيشون، الآن، في فلسطين، ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على أرض فلسطين». ويبدو انه بالنظر الى الظروف الموضوعية التي طرح فيها ذلك الهدف، فان م.ت.ف. اعتبرت انه يمثّل حلماً وأملاً للشعب الفلسطيني، كما جاء في خطاب فلسطين في الجمعية العامة[١٧].

ممّا يلفت النظر بشأن هدف «الدولة الديمقراطية العلمانية» ان الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في القاهرة، في حزيران (يونيو) ١٩٧٤، كانت اعلنت عن تبنّي المنظمة لهدف مرحلي يتمثل في قيام السلطة الوطنية على أي جزء يتمّ تحريره من فلسطين. وبذلك